جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

تماسك الاسرة العربية ودور الاب والام في الوقاية من الجريمة والانحراف

الدكتور عباس مكي

الرياض

1414 هـ - 1993 م

تماسك الأسرة العربية، ودور الأب والأم في الوقاية من الجريمة والانحراف

الدكتور عباس مكي(*)

مسؤولية المواطن كبيرة في الوقاية من الجريمة والانحراف. هذا العنوان المهم الذي تجمع حوله العديد من السادة الباحثين في ميدان الأمن الاجتماعي من الذين أتاح لهم مشكوراً «المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب» في المملكة العربية السعودية، يصدر في الواقع عن معرفة عميقة بأهمية الدور الذي يقوم به المواطن في الوقاية من السلوك المنحرف الذي يمكن أن يقدم عليه فرد ما في المجتمع. ذلك أن كل مواطن خفير في الحياة العامة، فكيف إذا كان المواطن مسؤولا في أسرة وفي موقع الأب أو الأم.

فلسفة الندوة تصدر بالتأكيد عن بينة ومعرفة بفعالية الوقاية في مقابل العلاج: الوقاية من الجريمة خطة أكثر فعالية من علاج الجريمة ومحاولة ازالة معالمها. كذلك الأمر بالنسبة للمرض النفسي أو الجسدي: ان «درهم وقاية خير من قنطار علاج» كما يقول المثل المعروف.

إن استراتيجية العلاج تنتظر أن يحصل الحدث وتعمل بعد ذلك على تحديد معالمه وعلى تشخيص عوارضه مقدمة لاعتماد التقنية الناجعة للشفاء. أما استراتيجية الوقاية فإنها تحتاط وتتوقع ما يمكن أن

(*) أستاذ علم النفس بكلية الآداب والعلوم الانسانية، الجامعة اللبنانية،

يحصل إذا توفرت شروط معينة، فتعمل على تأمين المحيط الذي يعيش فيه الفرد بشكل يسمح له بالتكيف مع البنية ويتوالف مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده. وإذا كانت استراتيجية الوقاية أصعب من استراتيجية العلاج فإنها في الوقت ذاته أفعل وأعظم اثراً وأكثر مردودية. ولكن ذلك لا يعني أن العناية تمنع دائماً وبالكامل من الوقوع في المحظور، لأن الوقاية عملية صعبة وتتغير من فرد لآخر، ومن مجتمع لآخر. وفي مطلق الأحوال فإن مجتمعاً يحتاط مسؤولوه ويحاذرون احتمالات عدم التكيف مع قواعده وقوانينه الضابطة للسلوك الاجتماعي هو مجتمع يستطيع أن يقلص ظاهرة الجريمة والانحراف إلى حدودها الدنيا فيصبح قادراً بعد ذلك على أن يتعاطى مع السلوك المنحرف المتسرب من هفوات الوقاية بكل الوسائل العلمية المتاحة وبسهولة أكبر وفعالية أعظم.

والعلم الحديث يركز بشكل خاص على أولوية الوقاية دون أن يهمل ضرورة العلاج.

ظاهرة تماسك الأسرة العربية هي من أهم العوامل التي تساعد عملية الوقاية من الجريمة والانحراف. فالتماسك هو نقيض التفكك. ذلك أن أسرة مفككة لا بد لها من أن تفقد السيطرة على عناصرها بحيث يعيش كل عنصر على هواه، ولا يفهم أو لا يقبل القيم التي تبثها أسرته، أو أن اسرته تتراخى في تمرير هذه القيم، بحيث يفقد عضو الأسرة الاتجاه السليم عندما يفقد أبواه دور البوصلة التي تحدد الحرام والحلال والشر والخير.

والتوقف المتعمق عند طبيعة «بنى الأسرة العربية»[1] الراهنة يسمح لنا برصد بداية ظاهرة مازالت تتعاظم في بيئتنا العربية: إنها ظاهرة التفكك التي تصيب بنى العائلة مما يظهر على شكل تحول من العائلة الواسعة الممتدة (التي هي نتاج البيئة الزراعية الريفية والتي يمكن قياس سلوك أفرادها بالارتباط بقيم الجماعة وعاداتها وتقاليدها وعيبها وحلالها وحرامها. . . والتي تتمحور السلطة فيها والمرجعية عند زعيم العائلة والمسؤول الأول فيها إذ أن العائلة الواحدة تجمع عدة أسر صغيرة) إلى الأسرة النواتية (التي هي نتاج البيئة الصناعية المدينية والتي يمكن قياس سلوك أفرادها بالاستقلال عن قيم الجماعة وعاداتها وتقاليدها وعيبها وحلالها وحرامها، وبحيث تتمثل المرجعية فيها عند الفرد ذاته مباشرة وبخاصة إذا ما بلغ سن الرشد).

نقول إن حركة الأسرة العربية تتسم بالتحول من الواسعة الممتدة إلى النواتية: وبوضوح أكبر: إن التحول لم يتم بالكامل. فالأسرة العربية ليست أسرة نواتية، أي أنها لم تتفكك بالكامل وذلك بالرغم من التحول الهائل الذي حصل في بنى المجتمعات العربية من حيث الطفرة الاقتصادية والانتقال من قيم الريف إلى قيم المدينة. ذلك أن هذا الانتقال لم يحصل كما حصل في أوروبا مع النهضة الصناعية الكبرى وإنما الذي حصل في العالم العربي هو عبارة عن حركة أدت إلى ترييف المدينة وتمدين الريف، بحيث اختلطت القيم وتداخلت

---

١ ـ الدكتور حطب (زهير)، تطور بنى الأسرة العربية، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٧م.

ولم تتغير بالكامل عن طريق الانتقال من الشيء إلى ضده. وهكذا فإن التماسك ليس الظاهرة التي تطبع حركة الأسرة العربية، على أن التفكك الكامل ليس أيضاً الظاهرة التي تطبع هذه الحركة. فالأسرة العربية تعيش حالة من التراخي الذي يميل نحو التفكك الذي لم يستقر بعد على قرار نهائي، وذلك يعود إلى أن المجتمع العربي كله يعيش هزة اجتماعية اقتصادية ثقافية عميقة وتتنازعه الهبات المتجاذبة للاصالة والتجديد.

إن الأسرة العربية هي ميزان الحركة الاجتماعية العربية. وقد أكدت القيم السماوية على أهمية الأسرة في تربية الأجيال الناشئة. فالاسلام كان الأعمق فكراً في هذا المجال. وقد استنارت النظريات النفسانية من هذا المعين ورأت في قيم الأسرة انعكاساً لقيم المجتمع من ناحية وفي قيم الفرد مع ذاته وفي علاقاته مع الآخرين انعكاساً لقيم الأسرة من ناحية ثانية. وإذا كان الانتقال من نمط الأسرة الواسعة إلى نمط الأسرة النواتية، يعني الانتقال من نمط التبعية في العلاقة بالأهل إلى نمط الاستقلالية عن بعض قيمهم فهذا لا يعني أن يفقد الأبناء علاقاتهم الأخلاقية بالأهل أو بالمجتمع بشكل عام. هذا ما وقعت فيه حركة الأسرة في أوروبا وهذا ما نتمنى ألّا نقع فيه نحن في عالمنا ونحن نواكب حركة الانتقال التي تشهدها مجتمعاتنا من بنية إلى أخرى. والدراسات النفسانية تؤكد هذا القول: ذلك أن أوروبا شهدت موجات واسعة من الاضطراب النفسي والاجتماعي عندما ابتعدت عناصر الأسرة عن مرجعها وموجهها واسقطت محرماتها وممنوعاتها فأسقطت بذلك مثلها العليا. والدراسات النفسانية في هذا

المجال وجدت علاقة قوية وعميقة بين أمراض الذهان وتفكك أسرة المريض.[1] بحيث أن الأسرة إذا فقدت تماسكها واهملت قانونها عاش عناصرها طفرة سلوكية تؤدي بهم إلى الهلاك والمرض النفساني.[2] وفي هذا المجال فإن أهم وأعمق التفسيرات النفسانية لسلوك الانحراف سواء كان عصاباً (مثل الهستيريا والهجاس والخواف) أو ذهاناً (مثل الفطام والانهيار العصبي والفصام) أو سلوكاً هامشياً (كجماعات الانعزال والفلسفات الوجودية المتمادية) ترى في هذا السلوك المنحرف مؤشراً لانعدام المرجع ولغياب السلطة ولتسيب الأسرة ولتداعي المثل والقيم مما يسقط الفرد في دوامة الضياع والفراغ واليأس والبؤس.

قبل الدخول في تحليل أو آلية تأثُّر السلوك المنحرف بالتفكك أو الانحلال الذي يصيب دينامية الحياة الأسرية، لا بد لنا من التوقف قليلاً عند الجوانب الاجتماعية والقانونية لسلوك الجناح والانحراف والجريمة بهدف جلاء الظاهرة وتوحيد المفاهيم والوقوف على أرضية نظرية واحدة. ان عملية تكيف الفرد مع الجماعة التي يعيش فيها هي الهدف الأساسي لأسرته في البداية ويجب أن يصبح هدفه الشخصي والمباشر بعد ذلك لكي يستطيع أن يندمج في مجتمعه ويصبح فاعلاً فيه ويحتل موقعاً في الحياة الاجتماعية. وإذا لم تتم عملية التكيف هذه فإن الجماعة تلفظ الفرد الذي يمكن أن يسقط

1- PANKOW, (G), Structure familiale et Psychose Aubier Montaigne, Paris, 1977

2- CHASSEGUET-SMIRGEL, (J), L'idéal du Moi, Tchou, Paris, 1975.

بفعل هذا الرفض في متاهات المرض النفسي أو السلوك المنحرف. والفرد المتوالف مع الجماعة هو الذي يعيش قيمها ويحتل مركز الوسط في البيئة الاجتماعية، أما الذي يتناقض مع قيم الجماعة فهو الذي يعيش على هامشها (وهو لذلك هامشي)، وسلوكه إما منحرف أو جانح أو مجرم. أما كيف يصل سلوك الفرد إلى حد الانحراف والجريمة، فإن ذلك يظهر من خلال ما يسمى بعتبة الانفجار: إن كل سلوك يتحدد بالدافع وبالواقع. أما الدافع فهو عبارة عن الحاح الحاجة عند صاحبها نحو اشباع غريزة ما مادية أو معنوية، وهو اندفاع لا يعرف الحدود ولا الموانع. وأما الواقع فإنه يتجسد بالحدود الاجتماعية والقيم الأخلاقية والمبادىء الدينية التي تنظم المسموح والممنوع. وصيغة التسوية التي تتم بين الدافع والواقع هي الكفيلة بأن تجعل من سلوك الفرد المندفع انساناً متوالفاً مع الواقع وإذا لم يحصل هذا التوالف فإن السلوك يجنح نحو الانحراف والجرم. وكل فرد يمكن ين ينحرف إذا لم يتوالف مع المجتمع ووحدة قياس هذا الاحتمال مرتبطة بحدة الدافع وبقانون الواقع: فكلما تعاظمت حدة الدافع وطالت لائحة القانون وطال وقت عدم الاستجابة لبعض من عناصر الدافع كلما اتجه الفرد نحو السلوك المنحرف. والأهل لهم دور كبير في انتاج صيغة التسوية كما سنرى ومن هنا تبدو امكانية الوقاية من الانحراف ممكنة ومطلوبة ويرى سكينر (nner) في هذا المجال أن المجتمع هو عبارة عن مختبر كبير ينظم سلوك الفرد في الجماعة كما أن المختبر هو عبارة عن مجتمع صغير يجسم بشكل مصغر دقائق وحقائق التشابكات العلائقية الاجتماعية.

إن الدراسات الكثيرة التي أجريت حول سلوك الانحراف والاجرام[1] تشير إلى أن سلوك الجريمة هو بالاضافة إلى كونه يؤذي المجتمع، سلوك يعاقب عليه القانون الجزائي. والقانون هو السبب المباشر الذي يحدد سلوكاً ما كونه جرماً أو انحرافاً. ذلك أن ما هو سلوك اجرامي أو انحرافي في مجتمع ما ليس بالضرورة كذلك في مجتمع آخر. ويجب الاشارة إلى أن السلوك الجانح هو سلوك منحرف واجرامي ولكنه يقع عند الفئة العمرية التي هي تحت السن القانونية، أي عند القاصر.

وعلى هذا فالجنسية المثلية والسرقة والاغتصاب واستعمال السلاح غير المرخص وتعاطي المخدرات والاخلال بالآداب العامة وتزوير الهوية والنصب والاحتيال والقتل وايذاء الآخر وإيذاء الذات بالانتحار أو بالاهمال... كلها عينات من سلوك الانحراف التي يعاقب عليها مجتمعنا من ناحية والتي يمكن أن يقوم بها الراشد والقاصر من ناحية ثانية. وهي إما سلوك جريمة إذا قام بها الراشد أو سلوك جانح إذا قام بها القاصر وفي الحالتين نحن بصدد سلوك محرم وممنوع يؤذي المجتمع ويمكن أن نقي صاحبه منه إذا أحسن الأهل التصرف واعتمدوا استراتيجية الوقاية.

ومعظم الدراسات التي يشيرإليها كلينبرغ تربط ما بين سلوك الجريمة والانحراف من ناحية، والأمية وحالات الطلاق في أسرة المجرم من ناحية ثانية. بحيث ان الأمية والمشاكل الأسرية هي من

1- Klimperg, Psychologie Sociale, PUF, Paris, 1967.

الدوافع الأساسية لسلوك الجريمة. وتشير هذه الدراسات الى أن من أهم خلفيات دوافع الجريمة ما يلي:

إن معظم الجانحين والمجرمين يعانون من اضطرابات عاطفية علائقية معقدة مثل الشعور بعدم الأمان في اطار الأسرة وبالاحباط والتظلم والشكوى من الحظ السيء ومن تفكك الأسرة ومن ضياع الانضباط العائلي ومن الشعور بالدونية ومن الغيرة والمزاحمة والتنافس مع الاخوان والاخوات، ومن مشاعر الندم وتأنيب الضمير على أعمال ممنوعة يقومون بها في الخفاء ويعرفون أنها غير مقبولة، ولكنهم لا يستطيعون أن يمتنعوا عن القيام بها. ويمكن الاشارة في هذا المجال إلى ثلاثة أنواع من المجرمين: (مع التركيز على أن المصدر الأساسي لهذه الأنواع هي الأسرة المفككة):

المدمن الذي يقوم بسلوك اجرامي بسبب ادمانه الذي يضعه خارج امكانية السيطرة على سلوكه، الهامشي التائه الذي يعيش في عصابة خارج قانون الجماعة والذي يرى في سلوكه الاجرامي موقفاً فلسفياً واجتماعياً يعاقب بواسطة هذا السلوك مجتمعه ظاهراً واسرته باطناً، والمجرم «الحقيقي» أي الذي يمتهن سلوك الجريمة بدون الشعور بأي ندم وتأنيب ضمير، وهو الذي يمكن أن يدخل في صنف المريض النفساني العصابي أو الذهاني بشكل خاص، ولابد من الاشارة إلى أن جميع هذه الظاهرات المنحرفة تصدر في خلفياتها العميقة عن حياة أسرية مفككة تغيب عنها سلطة قانون الأب أو أنها تمارس بشكل لا انساني من ناحية، أو تبرد فيها سلطة عاطفة الأم أو

أنها تمارس بشكل لا انساني أيضاً من ناحية ثانية، وتشير الدراسات أيضاً إلى أن سلوك الجريمة يتنامى ويتعاظم في الأماكن المكتظة بالسكان أو أوساط الفئات الاجتماعية الفقيرة حيث تفقد الأسرة فعاليتها ويصبح المجتمع مثيراً كبيراً ودافعاً نحو سلوك الجريمة انطلاقاً من مشاعر الحقد والغيرة. فالجريمة تكثر وتيرتها في فترة الأزمات والحروب. والشعور بالغبن والحرمان يؤدي إلى سلوك عدواني تدميري ضد الآخرين سواء باقي عناصر الأسرة أو سائر عناصر الجماعة. ونشير هنا إلى أن سلوك الاجرام والهامشية هو أقوى وأكثر وتيرة عند الذكور منه عند الاناث، وذلك ان سلوك العدوانية والتدمير هو أكثر تمشياً مع عنف الرجل وأقل تمشياً مع انوثة المرأة.

وهناك دراسات أخرى تصنف أربعة أنواع من الجرائم:

الجريمة التي توجه ضد مؤسسات الدولة، وهي الجرائم السياسية، والجريمة التي توجه ضد الحياة الاجتماعية العامة والرأي العام كالادمان، والجريمة الاقتصادية كالسرقة وهي الصادرة عن دوافع مادية، والجريمة النفسانية الصادرة عن الانفعال واضطراب الحياة العاطفية. وفي جميع هذه الحالات فإن للأهل دوراً كبيراً يمكن القيام به لصيانة ابنائهم من الوقوع في مهاوي الجريمة. استناداً بالطبع إلى مساعدة المجتمع ومؤسساته بشكل عام. وعلى هذا فإن عوامل سلوك الجريمة متعددة: اجتماعية وثقافية ووراثية وذهنية وعاطفية. ودور الأسرة كبير ومباشر في العمل على ازالة هذه العوامل التي

تتسبب في حصول السلوك المنحرف. والمدخل الأساسي لهذا القول يتجسد في كون الأسرة هي البيئة الأولى التي يرتادها الفرد بعد الولادة، وهي التي تعطيه السمة الأساسية والأولى وتكوّن له العناصر الأولى لشخصيته:

ان الأسرة هي التي تحدد لعناصرها القانون الاجتماعي وذلك من خلال ما يسمى بقانون الأب الذي هو عبارة عن السلطة التي يمارسها الأب على أبنائه في اتجاه تحديد سلوك الحلال وسلوك الحرام. وهذا القانون الأبوي هو نسخة أسرية تعتمد في البداية صورة قانون المجتمع. ودور الأب هو أن يتحول إلى مرجع بالنسبة لسلوك ابنائه، حيث أنهم يقتدون به ويحذون حذوه بشكل مباشر أو غير مباشر، واع أو غير واع، إذ أنهم يعتمدون سلوكه في الحالات المشابهة سواء كان موجوداً أو غير موجود. فإذا غاب دور الأب أو أنه غاب جسدياً دون ان يترك اثراً في تربية ابنائه فإن مرجعيته تختل عند ذلك ويختل بذلك سلوك ابنائه ويجنحون نحو الانحراف والاجرام.

وإذا كان الأب يملك سلطة مرجعية القانون ويعتمد كرمز للتماهي والتقليد على الصعيد الذهني والعملي، فإن الأم هي صاحبة السلطة العاطفية: هي التي تبعث عند الأبناء الشعور بالأمان والاطمئنان والانتماء، وهي التي تؤمن لهم حرارة العلاقة الأسرية، فهي ترضعهم الحنان مع الحليب بداية ومع الطعام بعد ذلك. وعلى هذا فإن شخصية الفرد تتغذى من مرجعية سلطة الأب ومن حنان عاطفة الأم. وكما أن سوء التغذية الجسدية يمكن أن يؤدي إلى ضعف

الجسد ومرضه فإن سوء التغذية النفسانية يمكن أن يؤدي إلى ضعف الشخصية ومرضها وما نتج عن ذلك من سلوكات منحرفة. ولعل الشرط الأساسي الذي يقنع الأبناء بالانصياع لأوامر ونواهي أهلهم يمكن في شعورهم الفعلي بأن الأهل يعاملون ابناءهم سواسية كأسنان المشط وبالعدل والمساواة وقياساً بالعمل الصالح وهذا ما سماه كوجيف بالحالة القانونية الانفعالية.[1]

إن المفتاح الأساسي الذي يسمح للأهل بلعب دور الوقاية من وقوع أبنائهم في سلوك الانحراف والجريمة يكمن في أن يعطي الأهل للأبناء القدوة السلوكية الحسنة المعتمدة على قانون المجتمع وقيمه والمعتمدة أيضاً مبدأ الاعتراف بالابناء مع العمل على توليف هذا الاعتراف مع حقائق الواقع وصعوباته. باختصار أنه تكيف الأهل مع واقع أبنائهم بداية والعمل بعد ذلك على تكييف أبنائهم[2] مع حقائق الواقع الاجتماعي وصعوباته وتشابكات عناصره. والاستراتيجية الفضلى في هذا المجال تشير على الأهل الامتناع عن الاسفاف العاطفي والانفعالي في التعامل مع أبنائهم، سلباً أو ايجاباً: فالعطف الزائد يؤدي إلى تعطيل عملية التكيف عند الأبناء، لأنه يربكهم ويمنعهم من الفطام والانفصال عن الأهل وتكوين الشخصية السليمة القادرة على تحمل ابتعاد الحاجة عن اشباعها. والعطف

1- KOJEVE, (A), Esquisse d'une phénoménologie de droit, nrf, Gallimard, Paris, 1981.

2- LINTON, (R), lefondement culturel de la Personnalite Dunod, Paris, 1967.

الناقص يؤدي أيضاً إلى تعطيل عملية التكيف عند الأبناء، لأنه يحبطهم ويتركهم عرضة لمشاعر الغبن والخوف والتظلم ويتركهم في مجتمع يحقدون عليه ويرون فيه سبباً لتعاستهم (وذلك تمشياً مع عمليتي، الاجتياف والاسقاط)[1].

وعلى هذا فإن الاستراتيجية السليمة هي التي تعطي الأبناء الحنان والاهتمام اللازمين (وتلك عملية يعرفها الأهل بالحدس والسليقة وتتغير من شخص لآخر) دون أن تحجب هذه العاطفة الأبوية والأمومية عن الأبناء صعوبات الواقع وتعقيداته. في هذا السياق فإن الصورة النموذجية للأبوين اللذين يمكنهما القيام بدور الوقاية من السلوك المنحرف هي صورة الأب صاحب السلطة الفاعلة الحانية وغير الزاجرة من ناحية وصورة الأم صاحبة العاطفة المنعشة وغير المخدّرة من ناحية ثانية: بحيث أن سلطة الأب تتحول إلى مرجع وبوصلة للسلوك عند الأبناء وحنان الأم يتحول إلى غذاء يساعد الأبناء على تخطي صعوبات العلاقات الاجتماعية وبخاصة عند الأبناء في عمرهم الطري الأول. وعند ذلك تتحول الأسرة من خلال الأب والأم إلى وعاء وصمّام أمان يساعد الأبناء على امتصاص نقمتهم على الواقع اليومي الصعب والمعقد، فبدل أن يوجه الابن المحبط نقمته على المجتمع بواسطة سلوك انحرافي، فإنه يركن[2] إلى حضن الأم وربما بكى بين يديها واستعاد عافيته، ويفزع إلى مرجعية أبيه طالباً منه العون والمشورة وشد الأزر.

1- SAMI-ALI, (M), De la projection, Payot, Paris, 1970.

2- L'attachement, textes de base en Psychologie, De La Chaux et Niestl´e, Paris,

أما الواقع الأسري فإنه غالباً ما يخلو من هذه الصورة الأبوية النموذجية اللازمة للوقاية من الاثم والسلوك المنحرف والمجرم، فنجد مكانها العديد من الصور الأسرية التي تدفع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى سلوك الانحراف والجريمة. وهكذا فإننا نجد النماذج التالية:

السلطة الأبوية (سلطة قانون الأب أو سلطة عاطفة الأم)[1] القاسية التي تعامل الأبناء بالعنف والعدوانية فتصبح بذلك نموذجاً سلوكياً يقتدى. كما نجد ثانياً السلطة الأبوية الضعيفة التي يفقدها يفقد الأبناء بوصلة الاتجاه ومرجعية القيم مما يسهل عندهم سلوك الهامشية والانحراف والاجرام. ونجد ثالثاً السلطة الأبوية المتراخية حين لا يدعو الموقف الى التراخي. وبذلك فإن سلوك الأبناء يصبح محابياً للعمل الانحرافي إذا ما توافرت لاحقاً الظروف البيئية لذلك.

وعلى صعيد آخر فيمكننا أن نجد النماذج الأبوية التالية (التي لا تساعد في عملية الوقاية من السلوك المنحرف):

الأب العصابي الذي يعطي ابناءه نموذجاً سلوكياً مرضياً يتماهى به أبناؤه ويقلدونه والأب المتسلط الاناني الذي يعطي لأبنائه الأذن لسلوك هذا السبيل واعتماد كل ما يؤدي الى اتباع الغرائز ودغدغة النرجسية، والأب القاسي المجرم الذي يتحول الى مثال اجرامي

---

١ ـ حطب ومكي (زهير وعباس)، السلطة الأبوية والشباب، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٩.

انحرافي مباشر، والأب الغائب لدواع عديدة والذي يترك مكانه فارغاً مما يفقد أبناءه توازنهم فيفقدون بذلك وحدة القياس السلوكي ويعتمد سلوكهم عندئذ اجتهادات ذاتية غالباً ما تتوافق مع قانون المجتمع الذي لا يغيب إذا ما غاب قانون الأب.

ومن جهة ثانية فإننا نجد الصور الأمومية التالية:

الأم العصابية التي لا همّ لها إلا غرائزها والتي غالبا ما تقوم على ركام غرائز أبنائها. والأم المهملة التي يعيش أبناؤها في الأسرة وكأنهم يتامى معنوياً ومادياً، وأخيراً الأم الغائبة[1] التي تركز اهتماماتها خارج الأسرة بدل أن تركزها في مكانها الطبيعي.

هذا لجهة الاطار الاجتماعي الأسري الذي يتحرك فيه، أما لجهة ردات فعل الأبناء على هذا الواقع الأسري فإنها متنوعة ومتناقضة/ والمنطلق الأساسي لفهم ردود الفعل هذه يتجسد في النظرية القائلة بأن الأبناء غالباً ما يسخرون الفعل في خدمة الانفعال والعكس.[2] بمعنى أن الطفل يوظف ذكاءه أحياناً في سبيل حل مشكلة شخصية في علاقاته مع أهله ومجتمعه بدل أن يصرف طاقته الذهنية والفكرية في سلوك مقبول اجتماعياً، وهذا ما يؤدي به أحياناً إلى السلوك المنحرف، لأنه يعيش مشكلة أسرية تستنزف كل نشاطاته وقدراته. وإذا ما أقدم على عمل شرير ومجرم فإنه في بداية اعتماده

1- FEDIDA (P), L'absence, Gallimard, Paris, 1978

2- PIAGET (J), La formation du Symbole chez l'enfant, Delachaux et Niestle, Paris, 1970

هـذه الأنماط السلوكيـة المنحرفـة غالبـاً ما لا يقـاوم كثيراً نـزوعـه إلى الاعتراف بالجـريمة.[1] وهـذا ما يضـاعف مسؤولية الأهـل في صيانـة أبنائهم من مخاطر الانحراف عن طريق عدم تعريضهم لهزات أسـرية عميقة وعنيفة.

إن الأبنـاء يجـدون أنفسهم في مـواجهـة سلطة أهلهم عليهم (بصـرف النظر عن صـوابية هـذه السلطة وصحتها) أمـام احتمالات ثلاث:

إمـا القبول بـأهداف سلطة أهلهم عليهم وبـالوسـائل المعتمـدة للوصـول إلى هـذه الأهـداف، وإمـا رفض هـذه السلطة بـأهـدافهـا والـوسائـل. (مع احتمـال رفض أو قبول للهـدف أو للوسيلة فقط)، وإما التردد في القبول أو الرفض وذلك نظراً لتفكك الأسرة أو لكـونها تمر في ظروف دقيقة وحادة ولم تثبت بعد قيمها وقوانينها على قرار.

والموقف النموذجي المطلوب لكي تتم عملية الوقايـة من السلوك المنحرف، هو الـذي نجده في أسـرة تعتمد أهـدافاً ووسـائل تـربويـة متوافقة مع قانون المجتمع ويشرف عليها أب وأم يحمل كلاهما صورة نموذجية ايجابية سليمة ويقبل الأبنـاء قيم الأسرة بعـد فهمها والتكيف معها.

وفيما يتعلق بردود فعل الأبناء على قيم آبائهم وأسرهم ومن حيث كيفيـة التعاطي مـع السلطة الأبويـة في اتجـاه تثبيت أو تـأكيـد المـأزق العلائقي[2] فإن التحلل يشير إلى موقفين أساسيين:

1- REIK, (T), le besoin d'avouer, Payot, Paris, 1937.

٢ ـ حـطب ومكي (زهـير وعبـاس)، مأزق الشبـاب العـلائقي، معهـد الانمـاء العربي، بيروت، ١٩٨٠م

القبـول الايجابي أو القبـول السلبي لقيم الأهل من نـاحيـة، ممـا يعني اعتبار قيم الأهل هي ذاتها قيم الأبناء في حالة القبول الايجابي أو مما يعني اعتماد مسـافة لا بـأس بها مـا بين قيم الأهـل وقيم الأبناء في حالة القبول السلبي دون أن يؤدي هذا القبول إلى رفض هذه القيم. وغني عن الاشارة إلى أن موقف القبول الايجابي هـو الأفعل في عمليـة الوقاية من الجريمة، لأنه يحصن الأبناء أكثر بحيث يجعلهم معنيين أكثر بالقيم الاجتماعية التي يعتمدها الأهل وحيث ان الأبناء يقاومون أكثر مغريات تخطي القيم الأخلاقية.

المـوقف الثاني هـو الرفض الفـاعل والمبـاشر لقيم الأهـل. وهـو موقف تدميري عنيف يتوجه مباشرة نحو الخارج، أي المجتمع بشقيه المـادي والمعنوي. وهـذا هو نمـوذج السلوك المنحرف والمجـرم بشكل مباشر. والأبناء عندما يقومون بهـذا العمل فـإنهم يوجهـون سلوكهم المجـرم هذا وفي آن واحـد للأهـل وللمجتمع. وهنـاك أيضـاً سلوك الرفض غير الفاعل وغـير المباشر لقيم الأهـل. وهو مـوقف تدميـري عنيف يتوجه بداية نحـو الذات بحيث أنـه يدمـر الذات ويقتـل ارادة أهلهم فيهم والصورة النموذجيـة التي يطلبـونها منهم، وبذلـك فإنهم بشكل غير مبـاشر يسيئون إلى أهلهم ومجتمعهم عـبر رفضهم الاقتداء بالقيم السائدة[1] وهذا النوع من السلوك المنحرف والاجـرامي الذاتي غـالباً مـا نجده في حـالة المـرض النفسي. فبدل أن يـدمر الفـرد أهله ومجتمعه مادياً ومعنوياً، فإنه يدمر نفسه مادياً ومعنوياً، وبذلك يتحول إلى عنصر غير فاعل، بل إلى عنصر مريض ومفسد في هذا المجتمع.

1- LECLAIRE (S), On tue un enfant, champs..., Paris, 1977

لابد من اعادة تأكيد الدور الحاسم والنافذ للأب والأم في «انتاج» السلوك المنحرف والمجرم أو في الوقاية منه. ان في الآيات القرآنية الكريمة ما يدفع الأهل ويحفزهم على المزيد من الاهتمام بسلوك الأبناء، لأن في هذا الاهتمام وعد وارادة اليهة سامية خلاصتها البر بالوالدين بسبب التربية التي نالها الابن من أهله.

إن في الآية الكريمة ﴿ولا تقل لهما أُفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً﴾ ما يدعو الأبناء إلى معاملة الأهل بالحسنى والابتعاد عن الايذاء المعنوي والجسدي الذي يعبر عنه سلوك النهر والزجر ومواقف التأفف والتبرم، كل هذه التصرفات يمنعها ويحرمها القرآن الكريم في علاقة الأهل بأبنائهم ويقيم مكانها وزناً للقول الكريم وأيضاً للسلوك الكريم. والسلوك القويم والكريم في تعامل الأبناء مع الأهل يتجسد في خفض الجناح وطلب الرحمة واعتماد نوع من سلوك الدونية في التعامل معهما وذلك بسبب التربية التي تلقاها الأبناء من الأهل، والتي يفترض بالطبع وحسب المنطق القرآني أن تكون تربية سليمة تقي الأبناء من الانحراف في مهاوي الجريمة والسلوك اللاأخلاقي. وهنا يأخذ القول الكريم بعداً عبقرياً تربوياً حيث يربط حسن تعامل الأبناء مع الأهل بحسن تربية الأهل للأبناء حيث أن حسن التربية هذا هو الواقي من الانحراف والمعاصي والآثام، ذلك أن هدف التربية السليمة هو الاعداد للآتي من الأيام عندما يصبح الأبناء أحداثاً أو راشدين، وبالتالي منفصلين عن الأهل كهوية وكيان معنوي ونفساني بعد أن تتكون شخصيتهم تأثراً بالأهل وتمثلاً بهم وتماهياً

بسلوكهم سلباً أم ايجاباً، لأنهم القدوة الحسنة والبوصلة التي تحدد الاتجاهات والمرجع الذي تقاس به المواقف والمعطيات: ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً﴾.

إن حسن تربية الأهل لأبنائهم وصل بالمنطق القرآني الكريم إلى حد التغاضي في الشكل عن بعض الاشكالات التي تطال العقيدة فحتى لو أشرك الأهل بالله سبحانه وتعالى وحاولوا أن يورطوا أبناءهم في معصية الشرك هذه، فإن على الأبناء بالطبع أن يرفضوا ذلك، ولكن عليهم في الوقت نفسه أن يتجملوا بالقول الكريم في تعاملهم مع أهلهم الذين رعوهم وربوهم، حتى ولو أنهم لم يحسنوا تربيتهم. هذا هو اسوأ الاحتمالات بالطبع، أي أن تربية الأهل لم تكن جيدة لأبنائهم، ولكن الأبناء عليهم أن يتخطوا ذلك ويعرفوا الخطأ من الصواب وعليهم في الوقت نفسه أن يحسنوا التعامل مع الأهل. ولكن الاحتمال الأعمق والأشمل هو أن يحسن الأهل تربية ابنائهم وان يحسن الأبناء التعامل مع أهلهم، كونهم أهلهم من ناحية، وكونهم سهروا على تربيتهم من ناحية ثانية وحسن التربية هو الواقي من المعصية والعاصم عن الخطأ والمانع عن الانحراف. ﴿وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم، فلا تطعهما وقل لهما قولاً كريماً﴾. صدق الله العظيم.

إن في هذا الموقف القرآني السامي تحفيزاً ودفعاً للأهل على القيام بدورهم التربوي السليم نحو أبنائهم صوناً لهم وتنظيماً لسلوكهم كي يكون متوافقاً مع مبادىء السيرة الكريمة، وعملية التحفيز تظهر من

خلال الطلب من الأبناء عدم نسيان هذا الموقف التربوي ومقابلته بالبر والتقوى والعمل الصالح اتجاه الأهل. وماذا يطلب الأهل وبخاصة في سن الشيخوخة والعجز أكثر من ذلك، أبناء كرماء يحاذرون سلوك المعصية ويعاملون الناس بالرفق ويبرون بأهلهم؟ إنهم بذلك مثال لعملية استمرارية نرجسية أهلهم من خلالهم. وفي هذا الموقف التحفيزي ما يناسب الأهل والأبناء والمجتمع في آن واحد. ان قانون الأب الذي ليس سوى انعكاس للقانون الاجتماعي، يلحظ مصالح الأهل والأبناء والمجتمع ويمحور جميع هذه المصالح حول ما يسمى بلائحة القيم التي تحدد المسموح والممنوع والجريمة هي أول الممنوعات، ومن هذه الجرائم معصية الله وعدم البر بالوالدين وتخطي حدود الله في التعامل مع الناس.

إن دور الأهل في احترام لائحة القيم المشار إليها كبير. فطريقة تربيتهم لأبنائهم هي التي تساعد عملية التكيف مع قيم هذه اللائحة أو تعيقها وتجعلها تتعثر. فاسلوب تربية الأهل بشكل يتوافق مع الصور النموذجية التي تحدثنا عنها هو الذي يسمح للأبناء بالمزيد من فهم ومعرفة جور وكنه المحرمات والمسموحات، ويؤدي إلى تمثل هذه القيم واعتمادها جزءا أساسياً من بنية شخصية الفرد بحيث تتحول هذه المبادىء إلى رقيب داخلي ذاتي على النفس يحاسبها على سلوكها ويربط هذا السلوك بتلك القيم. وعلى هذا فإن حسن تمثل الأبناء وعمق امتثالهم لقيم أهلهم التي هي قيم المجتمع بشكل عام، هو المؤشر الأساسي على فشل أو نجاح المهمة التربوية التي أناطها الله

سبحانه وتعالى بالمسؤولية الوالدية في الأسرة والمجتمع. هذا ما يظهر من خلال ما يسمى بالضمير الأخلاقي أو بالأنا الأعلى أو بمثال الأنا أو بالأنا المثلي. ان درجة التمثل والامتثال في سلوك الأبناء قياساً بمبادىء أهلهم التربوية تتراوح من الرفض إلى القبول (مما يرتبط بأسباب عديدة ومتشابكة أتينا على ذكرها).

وأما القبول فإنه يتراوح من درجة التكيف المؤقت إلى التكيف الدائم الذي يصل إلى حد التدامج والانصهار. والتكيف المؤقت يظهر عندما يداري الأبناء أهلهم في تصرفاتهم المغايرة للمبادىء الأسرية (التي تحترم قيم اللائحة المشار إليها) حيث أنهم يحترمون هذه المبادىء فقط في ظل الوجود المادي والجسدي للأهل، وأما عندما يغيب الأبناء عن دائرة رقابة أهلهم لهم فإنهم يعتمدون سلوكاً مغايراً للقيم المرعية الاجراء. ان التمثل والامتثال هنا يظهران على شكل مؤقت وسطحي وبحيث ان القيم لم تصبح جزءا أساسياً من الشخصية بحيث ان الشعور بالذنب وتأنيب الضمير كردة فعل على عدم احترام هذه المبادىء والعمل بموجبها تبقى مشاعر باردة وغير فاعلة. أما التكيف الدائم الذي يصل إلى درجة التدامج والانصهار فإنه يظهر عندما لا يكون سلوك الأبناء حيال مبادىء أهلهم (التي أصبحت مبادئهم بالكامل) سلوك مداورة يرتبط فقط بالوجود المادي والجسدي للأهل بحيث يكون الأبناء في دائرة رقابة أهلهم، وإنما يرتبط سلوك الأبناء بالوجود المعنوي لأهلهم، بحيث أنهم اذا خالفوا وحتى بشكل غير مقصود واضطراراً المبادىء التربوية الأسرية فإن مشاعر الذنب وتأنيب الضمير تأكلهم وتقض مضاجعهم.

إن العامل الحاسم في هذه الديناميـة التربـوية الأسـرية هـو أولاً احسـاس الأبنـاء بمـدى وعمق اقتنـاع الأهـل فكـراً وسلوكـاً بـالقيم والمبادىء التي ينادون بها مما يجعلهم قدوة حسنة فعلاً في نظر أبنـائهم، فعند ذلك يحصل التمثل. وثانياً اقتنـاع الأبناء بصحـة وصوابيـة هذه المبـادىء، وتلك قضية تـرتبط إلى حد كبـير بقدرة الأهـل على الحـوار والنقاش مع الأبناء شرحاً وترغيباً وليس قهراً وترهيباً، ذلك أن العمل الصـالح المتـوافق مع مبـادىء الأخـلاق لا جـدال فيـه، عـلى أن من واجب الأهل ومسؤولياتهم اقناع العقل الطري والبرىء للطفـل بهذه المبادىء، والابوة الحقـة والامومـة الحقة بمعنى الـوالديـة التي يحس بها الطفل في كيانه واحشائه ويـومياتـه هي أهم عامـل يدفـع بالأبنـاء إلى اعتناق مبادىء أهلهم بالحدس وبالانفعال وبالذهن.

إن الـطفل صفحـة بيضـاء ملسـاء طيعـة. تستـوعب ذبـذبـات وهمسات ووشوشات الأهل وسلوكهم ومنطقهم، والطفل يرضع ذلك مـع حليب الأم ومع حمـاية الأب وسلطتـه ويخزن كـل هـذه المشـاعـر والأفكار ويعتمدها في الأيام اللاحقة عنـدما يبلغ أشـده. وكل إعـاقة لعمليـة التخزين هـذه لابـد من أن تبـدأ بخـطأ والـدي. وأول هـذه الأخطاء هو مرض تفكك الأسرة الذي يحد من تماسـك أبنائهـا فيعيق بـالتالي دور الأب والأم في التـربية السليمـة مما يفقـد الأبنـاء المنـاعـة السلوكية ويؤدي بهم في مهالك الهامشيـة والانحراف والجـريمة. فـإذا طلب من القاضي أو الاجتماعي أو النفساني تحديد سبب الجريمة فإنـه يبحث في أول الأمـر عن واقع الأهـل ونمط حياتهم وأشكـال تعاملهم مع أبنائهم. ففي تماسك الأسرة وقاية من الجريمة، وفي تفككها تحفيـز لسلوك الانحراف والهامشية.